

بناء السلام من خلال المصالحة¹

تشارلز لارشبي (Charles Lerche)

استهلال:

على الرغم من ان عمليات المصالحة قديمة كقدم المجتمع ذاته، ألا أن الحرب الباردة أضفت عليها أهمية خاصة. وقد أكدت كل المؤلفات النظرية بتطبيقاتها العملية التي تناولت حل الصراعات المعاصرة بأن الحروب والعنف تدمي القلوب والعقول وأنهما لا يختلفان عن البلدان أو القرى التي أضنتها الحروب في تعطشهما للسلم والسلام. وبالتالي فأن نجاح بناء السلام يعتمد الى حد ما على مساعدة الخصوم على وضع العنف والقطيعة وراء ظهورهم. ومن الممكن الان تطبيق المصالحة علي مستويات عدة تبدأ من جماعة المواجهة encounter group، إلى لجان رفيعة المستوى لتقصي الحقائق وانتهاء بالاعتذارات الرئاسية عن الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

وفي واقع الامر أصبحت قضية المصالحة من القضايا الساخنة التي تجتذب العديد من الأطياف ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو هل يتحدث الجميع عن الشيء ذاته؟ ومن الجدير بالذكر أن بعض الكتاب قد أعطوا انطباعاً بأن الظاهرة واحدة مهما اختلفت مستوياتها وأن جراح الجماعات والأمم مثلها مثل جراح الافراد قد تندمل من جراء علاجات معينة. ولكن اختلف كتاب آخرون مع هذا المنطق وذهبوا الى أن عملية المصالحة تختلف باختلاف الجماعات؛ ويمكن ان تتخذ اشكالا متنوعة وان تلعب أدواراً متعددة في مجتمع ما بعد الصراع. وتتباين الأدبيات بشأن ما إذا كانت عملية المصالحة غاية في حد ذاتها أم وسيله وهل هي نتيجة أم منهج؛ وتختلف أيضا في كونها محايدة سياسيا أم تتبع أيديولوجية معينة لا مفر منها واخيراً تتباين في توجهها ما بين التمسك بالتقاليد أو التحرر منها.

وفيما يلي يتم سبر غور هذه القضايا لألقاء الضوء على الابعاد المبتكرة والمفعمة بالأمل لعملية

المصالحة بالإضافة الى الجوانب الأخرى الخلافية والمثيرة للجدل.

¹ The International Journal of Peace Studies

القاء الضوء على الذاتية:

ويمكن للمرء ان يستمد من الأدبيات الواسعة التي تناولت موضوع المصالحة عدداً من الصياغات المختلفة التي تعرف كنه المصالحة وآلية عملها. فعلى سبيل المثال أشار كريسبرج (Kriesberg) (1998:184) الى أن مصطلح "المصالحة":

يشير عموماً إلى عملية عقد ترتيبات توافقية متبادلة بين المتخاصمين سواء على مستوى الافراد أو الجماعات وسواء كانت الخصومة سابقة او حالية. وكثيراً ما يشير المصطلح إلى علاقة يمكن وصفها بالودية، تنشأ عادة بعد تمزق في العلاقة ينطوي على الحاق الأذى الشديد بجانب واحد أو بصورة متبادلة على الأطراف كلها.

اما مونتفيل (Montville) فقد حلل عملية المصالحة الى العناصر الأساسية - المُستشهد بها كثيراً والتي تشمل الاعتراف والندم من "الجناة" والصفح من "الضحايا" (1993:113). كما يؤكد مونتفيل أن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة لا يمكن الاستغناء عنه لإدخال الطمأنينة الى الضحايا والتأكيد على أنهم لن يتعرضوا لأي انتهاكات في المستقبل وان العلاقة يمكن ان تتجاوز دائرة الانتقام والاخذ بالثأر إلى شيء أكثر ايجابيه. وتوقع مونتفيل أن المصالحة يمكن أن تحدث في سياق ورش العمل المصممة خصيصاً بطريقة تجعل المشاركين من كلا الجانبين يشعروا بالأمان حيث تقوم أطراف ثالثه محايدة بأجراء تدريبات علاجية متعددة لهم.

وقد أنفق فيشر (Fisher) مع المنهج السالف ذكره لان " ... المصالحة الكاملة والناجحة بين الجماعات المتنافرة لا يمكن ان تتم دون درجه كافيه من الحوار الحقيقي واستخدام أسلوب في تحليل الصراعات يمتاز بالتبادلية والتفاعلية... " - عملية قد أطلق عليها مصطلح "تسوية المنازعات التفاعلية" (1999:82) Interactive Conflict Resolution (ICR). اما ليدر اش (Lederach) (1997:30) فقد عزز المصالحة كنظام، وبالتالي فقد أصبح منهجه أكثر شمولية بحيث أصبح يصب الاهتمام كله على ديناميكية العلاقات فيما أطلق عليه "نظام الصراع":

ويجب ان تكون المصالحة استباقية بمعنى أن تسعى إلى خلق مواجهة يحاول فيها الناس على التركيز على علاقتهم وان يتقاسمون تصوراتهم ومشاعرهم وخبراتهم مع بعضهم البعض بهدف خلق تصورات وتجارب مشتركة جديدة.

وبالنسبة لليدراش (Lederach) فقد أضاف أنه إذا تمكن أعضاء المجموعة من الوصول لتصورات جديدة بشأن العلاقات بين المجموعات، فإن تلك العلاقات بدورها ستتبدل للأفضل. ثم أضاف إذا تغيرت مشاعرهم تجاه المجموعات الأخرى، سيتغير تبعاً سلوكها ومن ثم سيصبحون علي أهبة الاستعداد للتعامل مع ميراث النزاع.

أتفق كل هؤلاء الباحثين مع ما ذهب اليه كيلمان (Kelman) (1997:194) من ان الصراع هو عملية "تفاعلية" وعملية تحدث "بين المجتمعات" مدفوعة بمزيج من "الاحتياجات الجماعية والمخاوف" بالإضافة الى دراسة منطقية للقوة والمصالح. ويرى فيشر (Fisher) (1999:85) انه في حين ان الصراعات قد تبدأ بسبب الأهداف والايديولوجيات المختلفة، فان ديناميكيات التصعيد تنجم عن عوامل ذاتية مثل "التصورات الخاطئة وفقدان الثقة، وعدم توفير الاحتياجات الأساسية." ويبين ليديراش (Lederach) (1997:13-15) ان النزاعات المعاصرة هي في المقام الأول نزاعات "داخلية" إي داخل الدول وليس بين دولة وأخري وتحدث بين مجموعات الهوية المتحزبة التي تعيش متلاصقة بالقرب من بعضها البعض. وتتضافر هذه العوامل لإفراز دينامكيه علاقة سلبية شديدة التعقيد تتسم بها الصراعات المستعصية.

ومما يزيد من اهميه التعامل مع هذه القضايا هو أدراكنا للنتائج الوخيمة لانتقال الصدمة الفردية والجماعية - التي خلفها العنف الواسع النطاق - من جيل إلى آخر والتي تجعل الجميع يدور في دوائر العنف المفرغة. جالتنج (Galtung) (1998: a 3) علي سبيل المثال يناقش فكرة أن الصراع العنيف علي المخاطر الحقيقية أو ما أسماه "أصل" الصراع يولد "الصراع الأعلى" meta conflict " وهو "... الصراع الذي يلي أو ينتج عن الصراع الأصلي أو بمعني آخر هو طبقة جديدة تُضاف الى طبقات الصراع الموجود. "فالصراع الأعلى" له ديناميكيتته الخاصة ويمكن ان يصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة أي مجموعة محفزاً لنزعتهم القتالية ولفكرة تحقيق "المجد" عند قتل "الآخر" بالإضافة الى مشروعيه العنف كوسيلة للتعامل مع الصراع. وفي السياق ذاته أشار لمزدن (Lumsden) (1999:3) انه "قد تتحول صور وأساطير الحرب الى مبدأ تنظيمي لا واعى "تكمّن الخطورة" في "أنه يحدد كيف يرى الناس العالم في زمن لاحق، وكيف يقررون آلية العمل." وقد أتفق الباحثان علي نقطة مفصلية - الا وهى أن مجابهة الصراع قد تكون بطريقة إيجابية أو سلبية؛ ففي الوقت الذى يكرس فيه البعض أنفسهم لتخفيف المعاناة، نجد ان البعض الآخر يصاب بحالة "انفصام" أو "اكتئاب" أو "جنون الاضطهاد" (لمزدن، 1999:3). وبتّاء عليه، إذا ما

أمكن تنفيذ استراتيجيات بناء سلام صحيحة، فلن تكون هناك حاجة إلى استمرارية الاتجاهات العنيفة وعواقبها الوخيمة، ولكنها ستستمر إذا لم يتم التدخل الفوري للتصدي لتأثيرها. وقد نمت هذه الرؤى من أحساس عميق بعدم الرضا لنظرة النهج التقليدي لميزان القوة والمصالح إزاء الصراع التي فشلت في طرح أي علاج فعال لمجابهة الحقائق الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة (لمزدن 1:1991). فعلي سبيل المثال قدم لمزدن أدله تبيين ان الاليات السائدة لم يكن لها أثر يذكر علي حلقات العنف مستشهداً بأن "أبشع الفظائع التي ارتكبت في البوسنة في التسعينات كانت في ذات المناطق الأكثر تأثراً بمذابح الحرب العالمية الثانية" وان أثنان من قادة الصرب البوسنيون الذين شاركوا في تلك المذابح، كانوا من الأطفال الناجين من مذابح الحرب العالمية الثانية التي أريدت فيها قراهم وأسرههم بأكملها. يري ليدرش (Lederach) (1997:27) أن المصالحة هي بالضبط المنهج المبتكر الذي تفتقره السياسة والدبلوماسية الدولية، في حين ان موننتفيل (Montville) (1998:2) يؤكد أن نموذجه أكثر "واقعيه" من السياسية التقليدية لان الأخيرة تستبعد تماماً البعد الذاتي للتجربة. وسوف نستعرض بعض الآثار الأخرى المترتبة على هذا الاستياء المشترك إزاء الاتجاهات السياسية للنزاع.

ويبين هذا الاستعراض الموجز ان هناك بالتأكيد الكثير من الايجابيات في تسليط الضوء على ديناميكية العلاقة باعتبارها مكملاً أساسياً لتسوية المخاطر المادية للصراع. وهذا يعني أن تستند المصالحة على ما أنتهى اليه جون بيرتون (John Burton) (1990) بإعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية مثل الأمن والهوية والترابط الاجتماعي في كل من الشق النظري والتطبيقي لعملية بناء السلام. ومن منظور الاحتياجات الانسانية، تمثل المصالحة ابتكاراً طال انتظاره في حل الصراعات نظراً لان الجدل بين الباحثين في نظرية "الاحتياجات" دام لسنوات على استمرارية الصراع مادام لم يتم إدماج الاحتياجات الأساسية في عملية الصلح. ويؤكد فقهاء نظرية "الاحتياجات" علي أن رأب الصدع وإضفاء الطابع الإنساني علي الخصوم من شأنه أن يتيح للمصالحة امكانيه إنهاء دورة الصراع المتجذرة في العديد من المجتمعات. وعلاوة علي ذلك فان جميع هؤلاء الكتاب ليسوا ببعيدين عن العمل الميداني – فهم باحثين ممارسين وتستند آراؤهم إلى خبرة ميدانيه واسعه في حل الصراعات ويمكنهم ان يشهدوا بأن المصالحة - التي عرفها كريسيبرج (Kriesberg)(1998:184) بأنها أحلال المواقف والعلاقات السلبية بأعمال أكثر ايجابيه – قد توفى ثمارها وينبغي الانهون من اثار هذه الحقيقة علي التفكير السائد في العلاقات الدولية والعلوم السياسية. وإذا كانت المصالحة ممكنة، فينبغي لنا حينئذ ان نرفض فكرة "الحتمية المتشائمة" التي هي من

سمات الواقعية السياسية والا نركن مستسلمين لتغلغل الصراع العنيف المتكرر والمنتشر. وبهذا المعنى قد تمثل المصالحة بالفعل تحولاً جزرياً في التفكير في الصراع.

ومع ذلك فمن المهم هنا ان نكون واضحين - بمعنى اننا على يقين تام بأن أسلوب "ورشه العمل" - ما أسماه فيشر (Fisher) الحل التفاعلي للمنازعات ICR interactive conflict resolution - قد يؤدي بثماره بين أعضاء المجموعات المتنازعة التي ترغب في المشاركة في جلسات حوارية مكثفة تعقد في بيئات آمنة تديرها أطراف ثالثة مدربه. وقد أوضح فيشر (1999:98) ما يلي:

وفي سياق التعقيد المتزايد سواء على مستوى التفكير او إرساء ثقة متبادلة فأن المشاركون في ورشه عمل الحل التفاعلي للمنازعات يصبحوا قادرين علي الاعتراف وقبول المسؤولية عما قاموا به من اعمال تسببت في أذى بدني ونفسي وأخلاقي لمن اعتبروه "الآخر".

وفي هذا السياق يمكن تغيير ديناميكية العلاقات مما يَمَكِّن المشاركين من البدء في رؤية ما وراء مشاعر الكراهية المتبادلة ومن ثمَّ البدء في تجربته "المصالحة". وبالرغم من حرصه على عدم تكرار ما سبق قوله، إلا أنه يجدر التنويه على ان هذه المصالحة تتم على مستوى الافراد فقط. وبطبيعة الحال إذا تم اختيار هؤلاء الافراد بسبب مكانتهم ونفوذهم داخل مجموعاتهم التي يمثلونها، فمن المنطقي الاعتقاد بأن هذه التجربة قد يكون لها إثر إيجابي على "عملية السلام" السياسية واسعة النطاق بين هذه المجموعات. وهذا بالتأكيد ما رآه كيلمان (Kelman) في عمله مع الإسرائيليين والفلسطينيين الذي يؤكد (كيلمان، 1996:507) أن الغرض الرئيسي من ورشة العمل هو القيام بما يلي: "احداث تغييرات في المشاركين في ورشة العمل ... " والغرض الثاني هو "الاستفادة إلى أقصى درجة من احتمالية ان تترد الرؤى والأفكار والمقترحات الجديدة التي وُضعت اثناء ورشة العمل على الجدول السياسي وعملية صنع القرار داخل المجتمع المحلي." ولكن حتى ورشه العمل الناجحة من هذا النوع لا تشمل "العوام" الذين يمكن اعتبارهم الضحايا الحقيقيين. كما انها لا تقوم في كثير من الأحيان بسبر ابعاد التفاوت الاجتماعي أو العنف الهيكلي الذي يكمن وراء معظم الصراعات المعاصرة.

توسيع مجال الرؤية:

غير ان أنصار المصالحة لا يقصرون تطبيقها على سياق ورشه العمل فقط، وفي محاولاتهم لتطبيق ما ثبتت فعاليته في ورشه العمل على مستوى أعلى وهو المستوى الجمعي أو مستوى المجموعات، فأن المصالحة تفقد ما يميزها من وضوح وتصيح أكثر أثارة للجدل كنهج لبناء السلام. فعلى سبيل المثال يري

كريسبرج (Kriesberg) (1999:113) أن المصالحة تحدث علي مستويات اجتماعية متعددة، الامر الذي قد يوحي بأن حالات المصالحة التي تحظى بتغطية إعلامية – مثل لجان تقصي الحقائق ومحاكم جرائم الحرب والاعتذارات المقدمة من شخصيات سياسية – ما هي الا حلقات في نفس السلسلة لا تختلف عن ورش عمل "حل المشاكل" وذلك لان هدفهم جميعا هو سد الفجوة وتضميد الجراح بين الجماعات المتناحرة. وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما ولكن من الضروري أن نؤكد أيضا انه بمجرد الانتقال من المستوي الشخصي إلى المستوي الجمعي او المستوي العام، فان كل هذه الجهود التي تُبذل بأسم المصالحة تكتسب بعداً سياسياً. وقد أثري هامبر وفان دير ميرفي (Hamber and van der Merwe) (1998) أيديولوجيات المصالحة بكتاباتهم عن تجربته ما بعد الصراع في جنوب افريقيا التي – كما أشارا – شهدت إضافة روى ودوافع متباينة إلى هذا الجانب من جوانب بناء السلام من قبل عدد من المشاركين الرئيسيين. غير ان الأدبيات التي يتم الاستناد اليها حتى الآن، والتي ظهرت كرد فعل على محدودية (قيود) العلم السياسي السائد، تبدو وكأنها أغفلت أو تتعمد أغفال هذا البعد السياسي علي الرغم من تأكيدها على المحاولات الدؤوبة لقبول الماضي (ولو على مضض) ولكن من الواضح ان هذه الادبيات تفتقر الجوانب السياسية والتاريخية.

وفي هذا الصدد فلننظر الى تعليق فيشر (Fisher) (1999:83) التالي: "تنطوي المصالحة علي إعادة تقوية اواصر الوثام والتعاون بين الخصوم الذين سبق وأن الحقوا الأذى اما من جانب واحد أو بطريقه تبادليه." فهل تصف هذه الصيغة حقاً أي من المحاولات المعاصرة للمصالحة بعد انتهاء الصراع؟ وكم عدد الحالات – سواء كانت في جنوب افريقيا أو شيلي أو جواتيمالا أو الأرجنتين – التي يمكن واقعياً القول بأن "الانسجام والتعاون" قد تحقق بالفعل بين المجموعات المعنية؟ وما المطلوب لإحياء "الانسجام والتعاون" مرة ثانية؟ وهذه ليست مجرد نقطة دلالية لكونها تثير مساله "كم" الإصلاح المطلوب في المجتمع الانتقالي. إذا افترضنا وجود ماض كانت أوضاع الدولة والعلاقات الاجتماعية فيه مستقرة حتى زعزعتهم الصراعات الطائفية، فالمصالحة في هذه الحالة ستكون غايتها المنشودة إعادة المجتمع الي ما كان عليه سالفاً. وفي هذه الحالة يمكن وصف المصالحة بأنها إلى حد ما تقليدية. ولكن إذا تم التسليم بأن نوع العلاقات المشتركة بين المجموعات التي تسعى المصالحة لتحقيقها لم يكن موجوداً من الاصل في مجتمع ما، فان المصالحة في هذه الحالة تعني ليس فقط "تحويل الصراع" ولكن تحويل الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل. وإذا نظرنا للمصالحة من

المنظور الأخير فأن ذلك يلقي بظلال من الشك على النظام الاجتماعي بأكمله وليس فقط علي الصراعات الخاصة بمجموعة بعينها. وعلاوة على ذلك اذا وافقنا على تحليل كيوهان (Keohane) (52-1984:51) فأن "الانسجام" كشرط للوثام - يحمل بين طياته توافق متأصل لاحتياجات ومصالح المجموعات ولا يتطلب اي تعديل أو تنسيق فيما بينها - لم يكن له محل في سياق بناء السلام.

وفي الوقت ذاته فأن "التعاون" كما عرّفه كيوهان (1984:51) باعتباره عمليه تتطلب " ... إجراءات يقوم بها افراد أو منظمات بمفردهم - لم يكن بينهم في السابق وثام - ولكن من خلال عمليه التفاوض بدأوا في عملية التوافق مع بعضهم البعض ... " هو هدف أكثر معقولة للمجتمعات الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع. وفي معظم الاحوال، تتميز معظم المجتمعات بانشقاقات متعددة عرّفها لين (Lane)(1994:53) علي انها "انقسامات تحدث بسبب بعض المعايير الخاصة بالأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي قد ينشأ نزاع بينها." وقد أضاف لين (Lane) (1994:53):

ان مفهوم الانشقاق لا يتطابق مع مفهوم النزاع فان الانشقاقات قد تؤدي إلى الصراع ولكن الانشقاق لا يظهر فقط بسبب الصراع. فتقسيم الافراد أو الجماعات أو المنظمات يشكل في حد ذاته انشقاقاً يظهر في احتمالية نشوب نزاع.

فالعرق أو الطبقة أو الأيديولوجية أو الدين من المسببات الهامة لأي انشقاق اجتماعي والمجموعات المنقسمة بسبب هذه الأمور تتنافس بطريقه أو بأخرى علي الموارد. ومن اساسيات جودة الحياة السياسية في اي مجتمع هي كيفية معالجة هذه العملية السياسية:

ومهما كان حجم الموارد المخصصة، فأن عملية توزيع المرافق في المجتمعات تثير تساؤلات أخلاقية بشأن الانصاف والمساواة والعدالة وهذه الأمور من شأنها تفعيل المصالح التي تضع حدودا للمجموعات وتحفز الافراد أو الحشود على التحرك ضد بعضهم البعض (لين، 1994:53).

وهكذا فأن الصراع بين المجموعات هو في الواقع صراع سياسي بامتياز، ولكن عندما يتخذ الصراع شكل من أشكال العنف الصريحة، فانه يشير إلى ان النظام السياسي لم يعد قادرا على احتواء هذه المنافسة الحتمية علي المقدرات المادية وغير المادية. ولذلك لا ينبغي لنا ان نتوقع ان تتحول العلاقات بين مجموعات بينها انشقاقات سياسية واضحة فجأة إلى حالة من الوثام التام. بل ان المجموعات المعنية تحتاج إلى ان تكتسب ما أطلق عليه جالتنج (Galtung)(1998 ب) "القدرة علي معالجه الصراعات بطريقه خلاقة

وغير عنيفة... " وفي الواقع هذا ما أسماه جالتنج (Galtung) "سلام" وهو مفهوم قريب أيضا من مفهوم كيوهان (Keohane) للتعاون ويمثل نوعا من المصالحة التي تتفق مع سياسة المجتمع التعددي. وبدون موارد المصالحة تلعب دورا في الموائمة السياسية وخاصة اثناء التحولات الديمقراطية. بالإضافة إلى الرغبة في تضييد جراح الماضي، فان نظم ما بعد الصراع تريد أيضا ان تنأ بنفسها عن أسلافها وان تزيد من شرعيتها ودعمها. وعلى الرغم من ان بعض البلدان يبدو انها اتبعت بنجاح سياسة فقدان الذاكرة الجماعية اثناء عملية إرساء الديمقراطية (مثل اسبانيا) فإنه منذ تجرجه أمريكا اللاتينية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، أصبح الاعتراف بالحقيقة على الملا هو السبيل المفضل للمصالحة الوطنية. وبوجه عام فان هذه التجارب المتنوعة كانت بلا شك مفيدة في تعزيز خاتمة لماض اليم ومدمر. ولكن يجب الوضع في الاعتبار ان السياق السياسي يؤثر حتماً على الممارسة والنتائج المترتبة على الاعتراف بالحقيقة وبالتالي له تأثيره - الذي لا يمكن أغفاله - على المصالحة. ومن الجدير بالذكر أن للمصالحة الوطنية أهداف أخرى إلى جانب تحسين العلاقات الجماعية. وقد أوضح ليبنبرج وزيجي (Liebenberg and Zegeye) (1998:544) بأن لجان تقصي الحقائق والمبادرات الأخرى تهدف إلى توطيد الديمقراطيات الجديدة عن طريق التشجيع على التوصل إلى توافق وطني في الآراء حول "مبدأ الالعودة" الذي يدور حول تجنب العودة إلى الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان. وأضاف ليبنبرج وزيجي (Liebenberg and Zegeye) (1998:544) أن أهم التحديات " ... في أعقاب العنف الجماعي المستمر... " هي كما يلي:

... تعزيز التسامح الاجتماعي والسياسي لتيسير إضفاء الطابع المؤسسي (بكل ما يحمل التعبير من معاني) على العمليات الديمقراطية مما يتيح للشفافية أن تقوم بغرس مفهوم المساءلة بين أفراد المجتمع أو المواطنين وقيادتهم السياسية. إن المصالحة الوطنية هي في الواقع جزء من أجندة التغيير السياسي الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجتمع ما بعد الصراع ومن ثم تعزيز أنظمة المصادقية سواء الداخلية والخارجية.. من الضروري في هذا السياق إعادة التأكيد على أن مثل هذا التغيير لم يسبق له مثيل في مجتمعات عانت من دورات تاريخية من الصراع العنيف والصراع الأعلى، وهي حقيقة لا ينكرها المعلقين على التحول الديمقراطي. فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بجواتيمالا، أوضح بالنسيا برادو (Palencia Prado) (1998) ما يلي:

من أهم ما تركز عليه اتفاقيات السلام هو الحاجة إلى أحداث تحويل في العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع بحيث تصبح المؤسسات السياسية قادرة على القيام بدور الوسيط في تلبية مصالح جميع الفئات الاجتماعية في مجتمع جواتيمالا الفقير والغير متكافئ والمتعدد الأعراق و اللغات.

ويستطرد المؤلف مفصلاً كيف فشلت الحياة السياسية في جواتيمالا الجديدة في تحقيق المثل العليا الواردة في الاتفاقات أو كيف انحرفت عنها انحرافاً كاملاً. بعبارة أخرى بينما ساعدت المصالحة الوطنية في جواتيمالا وغيرها في خلق رؤية لنظام اجتماعي أفضل، فإن تحويل مثل هذه الرؤية الى واقع أمر غير مضموناً في بيئة السياسات الانتقالية الهائجة.

عقبات في التطبيق:

عندما يتم الكشف عن الحقيقة على المستوى الوطني سواء من خلال تقارير اللجنة أو شهادة الجناة، لا يوجد ضمان بأن مراحل المصالحة الثلاث التي وضعها مونتفيل (Montville) ستطبق حرفياً. فكشف النقاب عن انخراط قوات الامن في عمليات التعذيب أو الاختفاء القسري يمكن وضعه في كفه ميزان وفي الكفة الاخرى الوصول الى أجماع في الآراء حول ما تعنيه هذه الحقائق. فخلاصة القول، الحقيقة ليس لها وجه واحد وانما أوجه متعددة (Ignatieff, 1996). فمن الواضح أن قوات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وجنرالات أمريكا اللاتينية قد اعتقدوا خطأ أنهم يحاربون معاول الهدم الشيوعي في ظل قوانين طارئة مما أستوجب اتخاذ تدابير استثنائية لحماية الأمن القومي، ولا يبدو جلياً أنهم قد تخلوا عن هذه النظرة في سياق المصالحة الوطنية. وعلى نفس الصعيد إذا كان العفو / او الإفلات من العقاب هو الغاية من وراء الاعتراف بالحقيقة العامة فسيصبح التدرج المنطقي للأمر من الاعتراف إلى الندم محفوفاً بالعراقيل. فعلى سبيل المثال قد يشعر أحد الجلادين السابقين بالندم على ما قام به من تعذيب وقد يقدم اعتذاراً للضحايا الباقين على قيد الحياة، ولكنه سيظل على قناعه تامه ليس فقط بأن تصرفه كان لابد منه وانما كان مشروعاً تماماً ، وهذا يعني في هذه الحالة أن هناك ندم ولكن دون الاعتراف الكامل بفداحة الجرم المرتكب.

وربما لا يكون الصفح العام هدفاً أو معياراً واقعياً للمصالحة الوطنية. فهناك بعض الجرائم التي لا يجوز لأسباب أخلاقية أن يتم الصفح عنها رسمياً (مثل الإساءة للأطفال والإبادة الجماعية الحقيقية) والتي يصعب على من أكتوى بناورها أن يغفرها (على سبيل المثال عمليات القتل الجماعي في رواندا). والامر المثير للجدل في هذا السياق هو اين يجب رسم الخط؟ مع الوضع في الاعتبار أن هناك في واقع الامر من

يرفض رسمه من الاساس؛ ولكن من الواضح عملياً أنه في حالات ما بعد الصراع قد لا يكون خطاب المصالحة مقبولاً (بعد). وعلاوة على ذلك، فإن الاعتراف بالحقيقة ليس فقط من المحتمل أن تشعل غضباً ولكنه أثار بالفعل مجموعة واسعة من ردود الفعل المتأججة بين اهل الضحايا. وعلى الرغم من الاجماع على أن معرفة ما حدث هو شرط ضروري للصفح، إلا أنه ليس شرطاً كافياً. فكشف الستار عما حدث قد يؤجج غضب البعض وقد يزيد من مقاومة البعض الاخر لنسيان ما عانوه من تنكيل. ولعل المثال الأكثر إثارة للاهتمام هو Madres de la Plaza de Mayo الذين دأبوا على رفض أي جهود ترعاها الحكومة في المصالحة دون إجراء تحقيق قانوني كامل عن جميع حالات الاختفاء القصرى في الأرجنتين والعقاب الكامل لجميع الجناة. على الرغم من أنهم قد وسّعوا دائرة مطالبهم لتشمل مجموعة متنوعة من قضايا العدالة الاجتماعية، ولكن في واقع الامر أنهم غير قادرين على قبول ما قدمته الحكومة من تنازلات للجيش ابان المرحلة الانتقالية.

فبدلاً من طلب الصفح، ينبغي أن يخلق الصفح "مساحة" ثقافية على المستوى الجمعي تُمنح من خلاله الشرعية والفهم لجميع ردود الفعل الغاضبة، ويتم من خلالها تشجيع الناس على الصفح مع حثهم على ايجاد طرق بديلة للتعبير عن حزنهم وغضبهم واستيائهم في حالة رفضهم للصفح. وعلى الرغم من أن الحكومة قد تسعى جاهدة للعبور بالمجتمع من "الإثنية" أو "العنصرية" الى "الوحدة الوطنية"، الا أن هذا لا يمكن فرضه على المجتمع الذي قد يحتاج أولاً إلى إعادة تأكيد إحساسهم بالهوية المجتمعية وخاصة عندما يتم تهديد هذه الهوية ورفضها، ويجب على المصالحة أن تضع ذلك في اعتبارها. وفي حالة عدم حدوث ذلك، فهناك خطر واضح ما أسماة اجناتيف (Ignatieff) "المصالحة الكاذبة". فعندما أستعرض ما حدث في أمريكا اللاتينية، حذر من أن:

المجتمعات المعنية قد استخدمت لجان تقصي الحقائق ليغرقوا أنفسهم في وهم أنهم قد وضعوا الماضي وراء ظهورهم. ولكن ما سمحت به لجان تقصي الحقائق بالتحديد هو نمط المصالحة الخاطئة مع الماضي، النمط الذي كان ينبغي على هذه اللجان القضاء عليه (Ignatieff، 1996).

يجب أن يؤخذ هذا التهديد على محمل الجد لأن المطالبات العامة الملحة في "التصالح مع الماضي" يمكنها أن تقدم مبرراً لتجاهل التداعيات الحقيقية لما حدث مما يؤدي الى تجميد ما كان حتمياً القيام به خوفاً مما قد يستجد من توابع. وهذا يبرر هيمنة جو التشكيك في المجتمع عندما يردد الطرف الذي

ارتكب الظلم بعض المقولات مثل "ينبغي على الضحايا أن ينسوا ويصفحوا" (Ignatieff، 1966) أو عندما يتم تقديم المصالحة كحدث مستقل بدلاً من تقديمه كمنهج يمكن وصفه على أقل تقدير بأنه شبه مؤسسي كجزء من عملية الانتقال السياسي. وبالإشارة إلى النقطة المذكورة أعلاه فإن المصالحة يجب أن تؤدي حقاً إلى مزيد من ممارسات التوفيق التي يجب أن تتسم بالفاعلية والاستدامة في مؤسسات المجتمع السياسية. والا فليتوقع الجميع ان التصدعات وما ينتج عنها من الاغتراب وصراعات عميقة الجذور ستظهر في النظام الجديد كما ظهرت في النظام القديم، مما يستلزم في نهاية المطاف تكريس مزيد من الجهود للمصالحة - وهي جهود من المؤكد انها ستستقبل بكثير من الاستهجان وقليل من الحماس.

وهذا يثير بدوره مسألة هامة إذا كان يجب النظر الى لجان تقصي الحقائق كبديل للمحاكم أو حتى كشكل "متطور" للمحاكم يُوكل اليه مهمة تضييد جراح انتهاكات حقوق الإنسان. ولُب الموضوع يكمن في معرفة الكم المطلوب لكي تتحول العدالة إلى مصالحة، وبالأحرى أي نوع من العدالة نعني هنا؟ ونكرر ما ذهبنا اليه سالفا ان قرار "العفو أو المحاكمة " غالباً ما يُتخذ علي أسس سياسيه.

في كثير من الأحيان تجد الحكومات الجديدة نفسها اما عاجزه أو غير راغبه في تقديم "الحرس القديم" إلى المحكمة، ولا سيما إذا كان الإفلات من العقاب شرطاً للتحول السياسي – وهذا في حد ذاته حجر عثرة ومعضلة حقيقية يجب الاعتراف بها تواجه نظرية بناء السلام وتطبيقاتها. وفي السياق ذاته فان وجود لجنة تقصي الحقائق أفضل من عدمها في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتعتبر قضية جواتيمالا أفضل تجسيد لهذه المعضلة والتي علق عليها ويلسون (Wilson) (1997) بقوله:

... إن أكثر الخيارات تشدداً في التعامل مع جرائم الحرب وهو "خيار نورمبرج" مازال بعيد كل البعد عن إمكانية التطبيق في جواتيمالا. ولكن هذا لا يعني استبعاد المسار القانوني للعدالة برمته ... ما ينبغي القيام به هو الاعتراف بوجود قصور في النظام القانوني بحيث يمكن للجنة وغيرها من المبادرات أن تكمل عملها.

وأود الإشارة هنا الى تأثير التفكير المعاصر عن "العدالة التصالحية" على هذا الجانب من جوانب التصالح. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع يصعب تناوله بالكامل هنا، يكفي الإشارة للتجربة الإيجابية للبرامج – التي يتفاعل فيها المجرمين والضحايا وتطبق فيها عقوبات الخدمة المجتمعية – والتي قد حثت البعض إلى القول إن لجنة تقصي الحقائق بالإضافة الى نهج الصفح / العفو العام إزاء المصالحة الوطنية هو في الواقع أكثر من مجرد ممارسه تقليدية لعدالة "انتقامية". ومع ذلك ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن العدالة

التصالحية قد اقتضت حتى الآن على جرائم توصف بأنها "ليست مريعة"، وعلى الرغم من أن "إعادة الإنسانية" المتبادلة لأطراف الصراع قد يُشكل بعداً هاماً للمصالحة، إلا أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن للنظام السياسي الجديد اكتساب المصداقية دون التطرق لمسألة معاقبة المجرمين.

هذه القضية لها تداعيات أوسع يجب أن توضع في الحسبان حيث يبدو أن معظم الكُتاب الذين تناولوا هذا الموضوع قد تجاهلوا حقوق الضحايا بموجب القانون الدولي حيث تشترط العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية – مثل الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بالإضافة إلى الميثاق الدولي الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري – ما أشار إليه اديلشتاين (Edelstein) (1994) بقوله ان ينبغي على "... الدول الأطراف من خلال المحاكم الوطنية توفير "علاج ناجح" بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، أو على الأقل السماح للضحايا "بالحصول على تعويض" عما تعرضوا له من انتهاكات لحقوقهم الأساسية. ومن ثم فإن أعلاء فكرة "الاعتراف بالحقيقة" فوق الملاحقة القضائية - استناداً على الأساس البرجماتي البحت أولاً وأخيراً - يقوض شرعية القانون الدولي ويضعف الأسس المتأكلة بالفعل للنظام الدولي لحقوق الإنسان. ومن نافلة القول إن جهود المصالحة الوطنية التي تهدف صراحة لمعالجة آثار انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة الانتشار يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة.

هناك أدالة دامغة على أن الضبابية تخيم على العلاقة بين الاعتراف بالحقيقة وتحقيق العدالة والمصالحة ومن ثم تصبح غير واضحة المعالم أبان ممارسة السياسة الانتقالية. ولننظر إلى الخطبة التالية التي ألقاها وزير العدل في جنوب أفريقيا آنذاك، دال عمر، داعماً فيها لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC The Truth and Reconciliation Commission) كطريقة لتصحيح أخطاء الفصل العنصري:

إذا التأمّت جراح الماضي وإذا تمكنا من تسهيل الإجراءات القانونية وإذا أمكننا تجنب ارتكاب المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان وإذا شرعنا حقاً وصدقاً في بناء ثقافة حق الإنسان في الكشف عن الحقيقة والاعتراف كحقوق أساسية ... فسرعان ما يقود الاعتراف بالحقيقة لتلبية طلبات الضحايا بتحقيق العدالة ومن ثم يسهل تحقيق المصالحة الوطنية (مقتبس من van der Merwe and Johnson 1997: 42).

وعلى الرغم من امكانية التعاطف مع الغرض الأساسي من هذه الخطبة إلا أنه لا يمكن بسهولة التوفيق بين هذه الحجة والعهود الدولية المذكورة أعلاه. ويبدو ان عمر قد خلط الأوراق حيث خول

للجنة تقصي الحقائق قضية الانصاف الشرعي المرتبط عادة بالإجراءات القانونية (التي يقترح استبعادها) - وهو تحويل للسلطات لم يكن ناجحاً تماماً كما هو جليّ في التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة (انظر فان دير ميرفي (van der Merwe)، 1998). وإذا وضعنا في الاعتبار المدى الزمني الطويل، فإن بعض هذه المسائل سيكتسب اهمية كبيرة. وفي الأيام الاولى للمرحلة الانتقالية، قد يتساءل المرء، كما يقترح عمر عما إذا كان اللجوء الى حلول قانونيه قد يصيب احتمالات المصالحة في مقتل، فان ذلك يمثل عقبة كؤود. بيد انه من الصعب على المدى الطويل تصور استمرار العلاقات البناءة بين المجموعات بدون مساندة حقيقة من نظام الانصاف القانوني الفعال والعاقل.

ومن القضايا ذات الصلة هنا التعويضات التي يتفق معظم المعلقين على أنها جزء لا يتجزأ من عملية المصالحة ويمكن أن تكون إحدى الطرق للتعامل مع القضايا المثارة في الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه. غير أن الأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي: من يدفع التعويضات؟ لمن؟ وما ظروف الدفع؟ للرد على هذه الأسئلة، يمكن القول بأنه من المنطقي أن يقوم مرتكب الجريمة في أعقاب اعترافه وتعبيره عن الندم باتخاذ إجراءات للتعويض عما ارتكبه حتى ولو كان التعويض لا يقارن بفداحة الجرم المُرتكب. وفي معظم الأحيان تقوم الحكومة الجديدة بتقديم شكلاً من أشكال التعويض المادي للضحايا. ولكن عندما اضطرت هذه الحكومة نفسها إلى اصدار العفو عن أهم الجناة المتورطين، فإن المقارنة هنا ظالمة. فقد رأى هامبر (Hamber) (1998) على سبيل المثال أن لجنة الحقائق والمصالحة قد أعطت الانطباع بان الجناة هم المستفيدين الحقيقيين لان العفو الذي حصلوا عليه أهم بكثير من التعويضات التي مُنحت للضحايا. بالنظر الى الأحكام القانونية الشيلية المتعلقة بالتعويضات، وعلى الرغم من تميزها بعدد من الجوانب الإبداعية، إلا أن التعويض الذي يُقدم من خلالها للضحايا أقل بكثير مما كان يمكن أن يتاح لهم من خلال نظام المحاكم - وهو بديل تم إقصاؤه من خلال أحكام العفو. وقد تم توجيه انتقادات مماثلة لأحكام التعويضات في الأرجنتين والسلفادور وغيرها (Edelstein، 1994). والخلاصة، مع وافر الاحترام الى كل ما يُبذل من جهود مخلصة ومبدعة، فإن التعويضات سيظل يُنظر إليها على أنها "عملية شراء بأبخس الاثمان" حيث أنها لا يمكن أن تعوض الضحايا بأي حال من الاحوال عن خسارتهم الفادحة.

علاوة ما سبق فهناك عيب آخر لنماذج المصالحة المعاصرة يتمثل في أن مشاكل المجتمعات التي مزقتها الحروب لا يمكن اختزالها في الصراع بين "الضحايا والجناة". فعلى سبيل المثال، بدأت أدبيات المصالحة مؤخراً في تحليل العروة الوثقي بين العنف السياسي الواسع الانتشار والإجرام المتفاقم. وفي هذا

الصدد، يشير سيمبسون (Simpson) (1997) إلى "... انتشار النشاط الإجرامي الممنهج، المرتبط في كثير من الأحيان بمستويات عالية من العنف في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية جسيمة..." وفي جنوب أفريقيا "... كان هناك اتجاه لطمس الخطوط الفاصلة بين العنف السياسي والجنائي." ويلق باللوم في ذلك على عملية التحول في حد ذاتها لأن - بحسب قوله - الشباب الأفريقي المسلح لا "ينزع سلاحه" لمجرد أنه "قد تم تسريحهم" لان هؤلاء الشباب - المفلوظين من مجتمع الفصل العنصري ومهضومي الحقوق - قد وجدوا ضالتهم في منظماتهم السياسية التي تمثل لهم الوطن والهوية ولكن هذا كله تغير عندما بدأ الفصل العنصري في الانهيار:

ومن عجائب الانتقال من معارك الشوارع إلى طاولة المفاوضات أنه قد ضاعف من أحساس هؤلاء الشباب بالتهميش. فقد منحهم الحزب زياً جديداً ولغة جديدة وأغانيً جديدة للتحرير والان تقدم لهم العصابات الإجرامية بدائل جاهزة: هوية وملابس اجتماعية ولغة خاصة بها، بالإضافة الى مزايا اضافية متمثلة في تسهيل بعض الطرق لجلب الثروات (سمبسون (Simpson)، 1997).

يثير هذا المثال زوبعة من الاسئلة المحيرة حول التأثير الحقيقي للمصالحة. فالعنف المرتبط بنظام صراع محدد لا يتم محوة من الوجود وانما يتم أزاحته فيأخذ بعدها شكلاً آخر، فمثلاً ساعد ارتفاع معدل الجريمة في جنوب أفريقيا على تركيز الانتباه على هذا العرض و لكن معظم مجتمعات ما بعد الصراع قد وُجد أنها أكثر عُرضة لهذه الظاهرة وما يصاحبها من ظواهر وثيقة الصلة بها. وتسלט هذه المشكلة الضوء على حقيقة أن جهود المصالحة ينبغي أن تصاحبها أبعاد أخرى لبناء السلام مثل إعادة البناء الاقتصادي والا فهناك خطر من أن القضايا ذات الصلة بالطبقة الاجتماعية قد تحل محل قضايا العرق لان الانشقاق الاجتماعي الأساسي الذي يحدث خلال الفترة الانتقالية - وهو اتجاه يشعر به بعض المعلقين - يتفاقم بسبب تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية الليبرالية الجديدة (Lerche، 1998).

لا يبدو أن قضايا النوع الاجتماعي (gender) تحتل مكانة بارزة في الكتابة عن المصالحة. ومع ذلك وبالرغم من كل المستندات الموثقة، يجدر الاشارة أن النساء - عماد العمل واساس الإنتاج المحلي في المجتمع - هن الأكثر تضررا من الصراع الواسع الانتشار. كما أنه يسهل وقوعهن كضحايا لأشكال أخرى من العنف المباشر والهيكلي بالإضافة الى التهميش السياسي لذلك، وكما قرر البنك الدولي والعديد من المنظمات غير الحكومية بشكل عام فقضايا المرأة يجب أن تلعب دوراً محورياً في حل النزاعات وبناء

السلام. ومع ذلك كله لا تركز الأدبيات كثيرا على المرأة، لأن النساء لا يشكلن "مجموعة" كالمجموعات العرقية. وكما هو الحال في الاعمال الإجرامية، فإن هذا التجاهل يخفي بين ثناياه مخاوف أغفال العديد من الأسباب الحقيقية للعنف الاجتماعي والإيذاء بدون تسليط الضوء عليها في سياق المصالحة. ولحسن الحظ أصبحت المجموعات النسائية مثل "مادرس" "Madres" تمارس حقها في أن يكون لها رأي في مجتمع ما بعد الصراع كما أصبحت تقوم بدور أكثر فاعلية في المجتمع المدني الجديد الذي ظهر خلال عملية التحول الديمقراطي في العديد من البلدان.

التطلع للمستقبل:

ينبغي إجراء المزيد من البحث على مسألة العنف الهيكلي وبشكل أعمّ العلاقة بين الصراع بين الأفراد / الصراع داخل الجماعة واليات تخصيص الموارد. ويشدد فان دير ميروي (Van der Merwe) (1993: 270) على سبيل المثال على أنه لا يمكن فصل واحد منها عن الآخر:

لا يمكن للمرء ان يتعامل مع ... العمليات المتناهية الصغر كما لو كان من السهل فصلها عن السياق الاجتماعي الرحب الذي تنتمي اليه. فالنظام الاجتماعي المتعارض له تأثير مباشر على الطريقة التي يحدد بها الناس مصالحهم وقدرتهم على تحقيق تلك المصالح على المستوى الشخصي.

ويستطرد موضحا أن جنوب أفريقيا قد تفتت فيها "ثقافة العنف" بدرجة أصبح يُنظر اليه ليس فقط كما لو كان امرا معتادا وانما كاستجابة وظيفية للنزاع (فان دير ميروي (van der Merwe)، 1993: 273). وهكذا وكما لاحظت العديد من المؤسسات والمعلقين فإنه على المدى الطويل ستظهر مشكلة كيفية توطيد العلاقات المهترئة بأبعادها التاريخية العدائية بين الجماعات وهي مشكلة ثقافية في المقام الاول. فيجب على أعضاء المجموعة - المحملين بأرث الكراهية والضعينة - بعد أذابه الجليد وتبادل أطراف الحديث مع بعضهم البعض أن يطرحوا أسئلة صعبة حول جوانب مجتمعاتهم وثقافتهم التي أوصلتهم الى ما انتهوا اليه. وقد ناقش كلارك ذلك بقوله (Clark) (1993: 51) عندما تطالب القيم والمؤسسات الاجتماعية بتقييم ذاتها وعندما يتم التشكيك في افتراضاتها الأساسية عندئذ فقط يكون هناك أمل في خلق ثقافة سياسية تلبى احتياجات البشر بدلاً من أن تحبطها. وتذهب لجنة كارنيجي لمنع الصراعات القاتلة (1997) إلى أبعد من هذا الموضوع بدعمها لإيجاد وتطبيق نموذج أكثر استباقية لبناء السلام يمثل عتبة تطويرية نقدية للجنس البشري:

في عالمنا المعاصر بما يملكه من مستويات غير مسبوقه من الأسلحة المدمرة وزيادة عجيبة في التقارب الجغرافي والاجتماعي فقد أصبحت المنافسة بين المجموعات شديدة الخطورة. فقد يعتمد بقاء الإنسان في القرن المقبل على قدرتنا على تعلم نمط جديد من أنماط التكيف، نمط يتم فيه استبدال المنافسة بين المجموعات بالفهم المتبادل والتعاون الإنساني. ومن اللافت للنظر أن جزءاً حيوياً من التجربة الإنسانية - الا وهي تعلم التعايش سوياً - قد تم إهماله بشدة في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك فليس من المتوقع أن تكون العديد من المجتمعات - سواء على المدى القصير والمتوسط - باستثناء تلك التي كانت على هاوية الانهيار أو المجتمعات التي عانت من الانهيار الكامل - على أهبة الاستعداد لمواجهة التداعيات السياسية عند القائها بالشك على وضعها الراهن.

لكن هل يجب علينا حقا انتظار "الانهيار" للبدء في التفكير في بناء السلام؟ ألا يمكن أن تكون المصالحة أكثر استباقية؟ حتى الآن يتم استخدامها فقط كرد فعل للعنف العلني المرتبط بالانتهاك الفادح لحقوق الإنسان ولكن هناك اهتمام متزايد لفكرة "الإذار المبكر" لمنع النزاعات من هذا النوع. ونظراً للخسائر الفادحة سواء البشرية أو المادية للنزاعات المجتمعية طويلة الامد بالإضافة الى الوقت اللازم لإصلاح آثارها إلى أن المجتمع الدولي ككل ينبغي أن يستثمر في منع حدوثها (لجنة كارنيجي لمنع الصراعات الفتاكة، 1997).

الخاتمة:

ويشير الاستعراض السريع والنقد الموجة للمصالحة السالف عرضه إلى بعض الملاحظات الختامية.

أولاً: في حين أن هناك طرق معينة للمصالحة تؤتي ثماراً حقيقية فإن هناك مبادرات أخرى يشوبها الغموض الذي ينشأ من السياق السياسي الانتقالي الذي تم فيه وضع وتنفيذ برامج المصالحة الوطنية. إن المصالحة الوطنية كتمرين سياسي قد تنقذ الدولة من خلال "التصالح مع الماضي" ولكن ليس بالضرورة أن تشفي المجتمع. وتواجه مجتمعات ما بعد الصراع خطر حدوث مقايضاه بين العنف السياسي والعنف الجنائي أو الهيكلية. وما لم يتم التعامل بشكل محدد ومباشر مع العنف سيبقى كأحد أعراض ثقافة العنف.

ثانياً: لا يمكن أن تقتصر المصالحة الوطنية على الخطوات الثلاث التي أقترحها مونتفيل

(Montville) وهي: الاعتراف والاستنكار والصفح. بدلاً من ذلك فإن العدالة - التي يُنظر اليها على أنها شكل من أشكال الانصاف القانوني - يجب أن تأخذها مكانها الذي تستحقه بشكل من الاشكال. وهنا يكمن

لُب المشكلة فإن عدم قدرة المؤسسات الديمقراطية الانتقالية على وجه التحديد على توفير هذا النوع من العدالة يشكل الأساس المنطقي الأكثر إقناعاً لإيجاد بدائل لتقصي الحقائق. ومرة ثانية نؤكد أن هناك حاجة ملحة لرؤية المصالحة في سياق يُمْكِنها أن تكون بمثابة "الجسر" يصل بين ماضي أنكر العدالة وحاضر لم يتم بعد عملياً وسياسياً تحقيق العدالة فيه و مستقبل نأمل أن تصبح فيه العدالة جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي وهذا أفضل من مجرد استبدال أو تقويض العدالة الجزائية. بمعنى آخر يجب أن يتضمن بناء السلام الناجح تأسيس نظام قانوني فعال أو تعزيز أسس النظام القانوني القائم و يجب على المدى الطويل على النظام القانوني نفسه أن يعكس ويقوي الاحتياجات البشرية.

ثالثاً: استناداً على النقطة السابقة ينبغي أن تشمل المصالحة البحث عن نموذج للحكومة والعلاقات الاجتماعية يُمْكِن جميع فئات المجتمع من التعامل بشكل عادل وخلق مع النزاع. ينطوي هذا المشروع طويل الأجل على مجهودات مبذولة – قد تخيب أو تصيب - ليس فقط لإنشاء مؤسسات جديدة وإنما لتحقيق الجودة في المؤسسات الموجودة فعلياً في القطاع العام والمجتمع المدني، وإلا فإن المصالحة لن تكون سوى تدير لسد الفجوة لعدم وصول القوي السياسية الي مرحلة من الشجاعة والالتزام اللازمين لتقييم "الأمراض الثقافية" الخاصة ببلدهم.

رابعاً وأخيراً: ينبغي علي المجتمع الدولي – الذي يشمل تحت مظلته المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجهات الفاعلة التابعة للدولة - أن يشارك على النحو الذي سبق وذكرناه - أن يخفف التوترات بين الجماعات حتي لا يندلع العنف مرة أخرى. ويمثل مسار العمل هذا - المليء بالصعاب السياسية - خطوة أساسية إلى الأمام في الحوكمة العالمية ولا يمكن تحت أي حال من الأحوال تأخير هذه الخطوة إلى الأبد. نحن علي دراية كافية أن انتهاك حقوق الإنسان يؤدي حتماً إلى صراع مع إمكانية أن يتحول الصراع إلى عنف والمجتمع الدولي ليس على استعداد لقبول فكرة استخدام السيادة الوطنية "كدرع" لمثل هذا الانتهاك. وقد كتب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك خافيير بيريز دي كويلار عام 1991:

ويتزايد الشعور الآن بأن مبدا عدم التدخل في القضاء المحلي للدول لا يمكن النظر اليه كحاجز وقائي يتم بأسمة انتهاك واسع وممنهج لحقوق الإنسان مع احتمالية الإفلات من العقاب (المذكور في المعهد الدانماركي للشؤون الدولية، 14:1999).

وهذا ما يمكن اعتباره بمثابة الخطوة المأمولة في الدعم الدولي لإرساء الديمقراطية (أي التأثير علي الثقافة السياسية السائدة والانتقال إلى خلق مؤسسات ديمقراطية جديدة وليس فقط اصلاح مؤسسي سطحي) وكما أوضح جالتنج (Galtung) (1995: 12) يجب أن تسعى المصالحة وبناء السلام بشكل عام إلى انتشال مجتمعات ما بعد الصراع من العنف البنيوي والثقافي المتأصل عن طريق "... تحويل صنع السلام ذاته الي نموذجًا لأعاده هيكله السلام..."

References

- Burton, John. 1990. *Conflict: Resolution and Prevention*. New York: St. Martin's Press.
- Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict. 1997. *Preventing Deadly Conflict: Final Report, Chapter 7 "Toward a Culture of Prevention"*. New York: Carnegie Publications.
<http://www.ccpdc.org/pubs/rept97/zip/7.zip>.
- Clark, Mary E. 1993. "Symptoms of Cultural Pathologies: A Hypothesis." In Dennis J.D. Sandole and Hugo van der Merwe, eds., *Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application*. New York: Manchester University Press.
- Danish Institute of International Affairs (DUPI). 1999. *Humanitarian Intervention: Legal and Political Aspects*. Copenhagen: DUPI.
<http://www.dupl.dk/fmp4.0/web/news.html#download>.
- Edelstein, J. 1994. "Rights, Reparations and Reconciliation: Some Comparative Notes." Paper presented at the Centre for the Study of Violence and Reconciliation, Seminar No. 6, 27 July.
<http://www.wits.ac.za/csvr/papedel.htm>.
- Fisher, Ronald J. 1999. "Social-Psychological Processes in Interactive Conflict Analysis and Reconciliation." In Howon Jeong, ed., *The New Agenda for Peace Research*. Ashgate: Aldershot.
- Galtung, Johan. 1995. "Peace and Conflict Research in the Age of the Cholera: Ten Pointers to the Future of Peace Studies." *Peace and Conflict Studies*, Vol. 4, No.1, July,
<http://www.trenton.edu/~psm/pcs/>.
- Galtung, Johan. 1998a. "After Violence: 3R, Reconstruction, Reconciliation, Resolution: Coping with Visible and Invisible Effects of War and Violence," *Transcend: A Peace and Development Network*, July. <http://www.transcend.org/TRRECBAS.HTM>.
- Galtung, Johan. 1998b. "Conflict Transformation by Peaceful Means (the TRANSCEND Method): A Manual Prepared for the United Nations Disaster Management Training Program." <http://www.transcend.org/trmanpar.htm>.
- Hambler, Brandon. 1998. "Truth: The Road to Reconciliation?" *Cantilevers: Building Bridges for Peace*, Vol. 3. <http://sunsite.wits.ac.za/wits/csvr/artrcant.htm>.
- Hamber, Brandon and Hugo van der Merwe. 1998. "What is this thing called Reconciliation." Paper presented at the Goedgedacht Forum "After the Truth and Reconciliation Commission," Goedgedacht Farm, Cape Town, 28 March 1998. <http://www.wits.ac.za/csvr/artrcb&h.htm>.

Ignatieff, Michael. 1996. Index on Censorship "Articles of Faith," May.
http://www.oneworld.org/index_oc/issue596/ignatieff.html.

Kelman, Herbert C. 1996. "The Interactive Problem-Solving Approach." In Chester A. Crocker and Fen Osler Hampson with Pamela All, eds., *Managing Global Chaos: Sources of and Responses to International Conflict*. Washington D.C.: United States Institute of Peace Press.

Kelman, Herbert C. 1997. "Social-Psychological Dimensions of International Conflict." In I. William Zartman and J. Lewis Rasmussen, eds., *Peacemaking in International Conflict: Methods & Techniques*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace.

Keohane, Robert O. 1984. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press.

Kriesberg, Louis. 1998. "Coexistence and the Reconciliation of Communal Conflicts." In Eugene Weiner, ed., *The Handbook of Interethnic Coexistence*. New York: The Continuum Publishing Company.

Kriesberg, Louis. 1999. "Paths to Varieties of Intercommunal Reconciliation." In Howon Jeong, ed., *The New Agenda for Peace Research*. Ashgate: Aldershot.

Lane, Jan-Erik. 1994. *Politics and Society in Western Europe*. London: Sage.

Lederach, John Paul. 1997. *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington, D.C. : United States Institute of Peace.

Lerche, Charles O. 1998. "The Conflicts of Globalization." *International Journal of Peace Studies*, January 1998, Volume 3, Number 1, pp. 47-66.

Liebenberg, Ian and Abebe Zegeye. 1998. "Pathway to Democracy? The Case of the South African Truth and Reconciliation Process." *Social Identities*, Volume 4, Number 3, pp. 541-558.

Lumsden, Malvern. 1999. "Breaking the Cycle of Violence: Three Zones of Social Reconstruction." In Howon Jeong, ed., *The New Agenda for Peace Research*. Ashgate: Aldershot.

Montville, Joseph V. 1993. "The Healing Function in Political Conflict Resolution." In Dennis J.D. Sandole and Hugo van der Merwe, eds., *Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application*. New York: Manchester University Press.

Montville, Joseph V. 1998. "Reconciliation as Realpolitik: Facing the Burdens of History in Political Conflict Resolution." Unpublished Manuscript.

Prado, Tania Palencia. 1998. "Advocates and Guarantors: Establishing Participative Democracy in Post-war Guatemala," *Accord: An International Review of Peace Initiatives*. http://www.c-r.org/cr/acc_guat/prado.htm.

Simpson, Graeme. 1997. "Reconstruction and Reconciliation: Emerging from Transition," *Development in Practice*, Vol. 7, No. 4. <http://www.wits.ac.za/csvr/papr&rgs.htm>.

van der Merwe, Hendrik W. and Thomas J. Johnson. 1997. "Restitution in South Africa and the Accommodation of an African Ethnic Minority". *International Journal of Peace Studies*, July 1997, Volume 2, Number 2, pp. 37-48.

van der Merwe, Hugo. 1993. "Relating Theory to the Practice of Conflict Resolution in South Africa." In Dennis J.D. Sandole and Hugo van der Merwe, eds., *Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application*. New York: Manchester University Press.

van der Merwe, Hugo. 1998. "Some insights from a case study in Duduza," *Truth and Reconciliation Commission of South Africa Final Report*, Vol. 5, Chapter 9. <http://www.struth.org.za/index.pl?&file=report/index.htm>.

Wilson, Richard. 1998. "Violent Truths: The Politics of Memory in Guatemala," *Accord: An International Review of Peace Initiatives: Negotiating Rights: The Guatemalan Peace Process*. http://www.c-r.org/acc_guat/wilson.htm.